

العوامل المحددة لإدارة الأرباح في المؤسسات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2017-2015

Determining Factors of Earning Management of Company listed in Amman Stock Exchange During the period 2015-2017

رشيد حفصي، مخبر الجامعة، المؤسسة الاقتصادية والتنمية المحلية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أستاذ محاضر أ،

rachid83h@gmail.com

عبد الحق فنون، المركز الجامعي تلمسان، أستاذ محاضر أ، Aguenoun89@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/01/30

تاريخ القبول: 2020/01/23

تاريخ الإرسال: 2019/10/22

ملخص:

هدفت الدراسة إلى استخراج العوامل المحددة لإدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2015-2017 و المتمثلة في حجم الشركة، سيولة الشركة، مديونية الشركة، ربحية الشركة، لعينة مكونة من 33 شركة مدرجة في بورصة عمان وذلك بالاعتماد على نموذج PANEL وبالاستعانة ببرنامج EVIEWS9. خلصت الدراسة إلى أن ربحية الشركة هو محدد الأكثر تفسيراً لإدارة الأرباح في الشركات الأردنية، في حين أن حجم الشركة، سيولة الشركة، مديونية الشركة لم يكن لها دور في تفسير إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة عمان. الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح، مستحقات اختيارية، حجم، سيولة، مديونية، ربحية، بورصة عمان.

تصنيف JEL: M41، G34

Abstract:

The study aimed to extract the determining factors of profit management in the companies listed on the Amman Stock Exchange during the period 2015-2017, namely the size, liquidity, debt ratio and profitability of the company, for a sample of 33 companies listed on the Amman Stock Exchange based on the PANEL model and using the EVIEWS9 program.

The study concluded that the profitability of the company is the most specific determinant of profit management in Jordanian companies, while the size of the company, the company's liquidity, the company's debt ratio did not have a role in the interpretation of profit management in companies listed on the Amman Stock Exchange.

Key words: profit management, Discretionary Accruals, volume, liquidity, debt ratio, profitability, Amman Stock Exchange.

Jel Classification Codes : M41, G34

مقدمة:

يعتبر موضوع إدارة الأرباح من المواضيع الهامة لدى الباحثين والمهتمين بالشأن المالي والمحاسبي، فينظر إليه من زاويتين مختلفتين الأولى تتمثل بأهمية الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وان أي ممارسة أو تطبيق خلاف ذلك يعد انتهاك وتحايل على هذه المبادئ و يدخل في مجال الاحتيال و التلاعب، الهدف منه تضليل المستخدمين من خلال التلاعب بأرقام نتائج الأعمال و المركز المالي و هو ما سينعكس سلبا في المدى البعيد وتلجأ لها المؤسسة كوسيلة لتأثير على أرقام الربح الذي يخدم رغبتها ويلبي طموحها وهي ناتجة عن إستغلال المرونة المحاسبية التي تمنحها بعض الدول وكذا حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكل الصفقات لتعديل التقارير المالية، سواء أكانت لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للشركة، أما لتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقرير دون خرق القواعد والمبادئ المحاسبية.

أما الزاوية الثانية فهي زاوية المؤيدين لفكرة إدارة الأرباح حيث يعتقد هؤلاء بان إدارة الأرباح هي عبارة عن ممارسات ذكية من قبل المحاسبين، وإدارات الشركات تهدف إلى تحميل قائمة الدخل و المركز المالي ولا تعد خرقا للمبادئ و المعايير المحاسبية، بحيث يستخدمون احداث الطرق لتحقيق أغراضهم ونجد أن بعض الشركات المسعرة في البورصة الأكثر لجوءا لمثل تلك الممارسات لأنه لا بد لها أن تظهر بصورة المؤسسة الجيدة ذات الأرباح الوفيرة ليتم قبولها في البورصة.

- إشكالية الدراسة:

تعد بورصة عمان من بين أهم الأسواق المالية العربية الناشطة والتي تضم عدد لا بأس به من المؤسسات المختلفة ضمن قطاعات متنوعة، حيث تولي هذه الأخيرة أهمية كبيرة لأرباح وإدارتها في المؤسسات المدرجة فيها باعتبارها تؤثر بشكل كبير في أداء الكلي للبورصة.

بناء على ما سبق، تتجسد مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: ما هي العوامل المؤثرة والمحددة لإدارة الأرباح على الشركات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2015-2017؟

- فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفروض التالية:

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم، سيولة، مديونية وربحية المؤسسة والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.

- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة والمحددة لإدارة الأرباح، ومن أبرز هذه الدراسات نجد:

- دراسة فواز سفير القثامي، 2010، بعنوان: "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية".

تسعى الدراسة للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية واختبار تأثير بعض العوامل المؤثرة على اتجاه تلك الشركات في ممارسة إدارة الأرباح، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من 78 شركة تداول أسهمها في سوق المال السعودي وتمثل قطاع الصناعة والخدمات والزراعة، ولقياس إدارة الأرباح اعتمدت الدراسة على تقدير

الاستحقاق الاختياري لعينة الدراسة باستخدام نموذج (Modified Jones Model 1995)، ولمعرفة تأثير بعض العوامل على ممارسة إدارة الأرباح تم بناء نموذج الإنحدار، وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح حيث تمارس الاستحقاق الاختياري بشكل سالب عموماً، وأوضحت النتائج أن الشركات المساهمة الصناعية والخدمية تمارس الاستحقاق الاختياري بطريقة سالبة في حين أن الشركات المساهمة الزراعية تمارس الاستحقاق الاختياري باتجاه موجب، وأن الشركات ذات الربحية تمارس إدارة الأرباح بشكل سالب، والشركات ذات الخسائر تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب، وكذلك توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على إدارة الأرباح، وأشارت النتائج أيضاً لوجود تأثير لكلاً من عاملي المديونية والربحية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

- دراسة فداوي أمينة، 2013، بعنوان: "قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الممارسات إدارة الأرباح، أساليبها وقياس ممارسات إدارة الأرباح في عينة من الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر خلال 2007-2009 بالاعتماد على نموذج جونز معدل أشارت النتائج إلى الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر قد قامت بممارسة إدارة الأرباح بشكل متفاوت خلال فترة الدراسة من خلال استخدام المستحقات الاختيارية إلا أنها لم تكن ذات دلالة إحصائية.

- عبد الناصر إبراهيم نور وحنان العواودة ، 2017، " أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، وذلك من خلال قياس أثر المتغيرات المستقلة (نسبة هامش الربح، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم) في المتغير التابع (إدارة الأرباح) ممثلاً بالمستحقات الاختيارية. وتكونت عينة الدراسة من (40) شركة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة بين عامي (2009-2013). وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (نسبة هامش الربح، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم) في إدارة الأرباح، أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة (نسبة المديونية وحجم الشركة) فقد بينت النتائج أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من نسبة المديونية، وحجم الشركة على العلاقة بين الربحية وإدارة الأرباح، وبناءً على نتائج الدراسة التي بينت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح والربحية، سواءً كانت العلاقة إيجابية أم سلبية.

- دراسة Qiang Cheng & Warfield Terry، 2005، بعنوان:

"Equity Incentives and Earnings Management" (Terry, 2005).

تمحور هدف الدراسة في الكشف عن مدى قيام مديري الشركات الأمريكية بممارسة إدارة الأرباح لزيادة قيمة حصصهم، حيث أجريت هذه الدراسة على عينة من الشركات الأمريكية التي توفرت بياناتها في السوق خلال فترة الدراسة (1993-2000)، حيث افترضت الدراسة بأن المديرين الذين يحصلون على حوافز ملكية عالية هم أكثر ميلاً

للقيام ببيع حصصهم في المستقبل، وهذا ما يدفعهم إلى ممارسة إدارة الأرباح لزيادة قيمة حصصهم التي تباع باستخدام التعويض المبني على الأسهم. وقد توصلت الدراسة إلى أن المديرين الذين يحصلون على حوافز ملكية عالية هم أكثر ميلا للقيام ببيع حصصهم في المستقبل، وأهم أكثر ميلا لتقديم أرباح تتوافق مع أو تفوق تنبؤات المحللين من جهة، ومن جهة أخرى تؤدي حوافز حقوق الأسهم إلى إدارة الأرباح، فالمديرين الذين يمتلكون حوافز ملكية عالية، ينتفعون من إدارة الأرباح بهدف رفع أسعار الأسهم وزيادة قيمة حصصهم (من الأسهم) لكي تباع في المستقبل.

- دراسة Lan Sun & Subhrendu Rath، 2009، بعنوان:

" **An Empirical Analysis of Earnings Management in Australia.** "

(Rath, 2009)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن إدارة الأرباح الأسترالية باستخدام المستحقات الاختيارية، وذلك لعينة مكونة من 4844 شركة لتسع قطاعات صناعية خلال الفترة الممتدة 2000-2006، أشارت نتائج إلى وجود نشاط واضح لإدارة، كما أوضحت أن لحجم الشركة والعائد على الأصول تأثير قوي على ممارسات إدارة الأرباح.

I. الإطار النظري لإدارة الأرباح:

تتم إدارة الأرباح من خلال ممارسات التي تقوم بها الإدارة، ففي الفترات التي سبقت ظهور شركات المساهمة كانت الحسابات تعد من المحاسب وإشراف المالك، الذي يعتبر المسيطر على النشاط الاقتصادي للشركة، وبالتالي عدم وجود ممارسات إدارة الأرباح في المشاريع الفردية أو الشركات التضامنية لعدم الحاجة إليها.

I-1- مفهوم إدارة الأرباح:

لقد وردت في الأدبيات المحاسبية تعريفات عديدة لإدارة الأرباح، انطلق واضعوها من وجهات نظر مختلفة، إذ استخدموا مدى واسع من أشكال التعبير لوصف الظاهرة نفسها في جوانبها المختلفة، فلقد عرفها الباحث 1989 Schipper بأنها: "تدخل هادف أو مقصود في عملية الإبلاغ المالي الخارجي بغية الحصول على بعض المكاسب الخاصة". (التميمي، 2015)

أما Healy and Wahlen 1999 فعرفها على أنها: "استخدام المديرين للاجتهاد في إعداد التقارير المالية بغرض أما التعطيم على القيمة الأساسية للشركة، أو للتأثير على عملية توزيع الموارد". (J. Wahlen, 1999).

أما Partha 2003 فيرى بأنها: "التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية مختلفة بشكل أساسي عما يمكن أن يكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرين قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح". (الفار، 2010)، في حين يرى McKee 2005 أن "إدارة الأرباح على أنها صناعة القرار الإداري القانوني والمقبول وتقريره بقصد تحقيق نتائج مالية مستقرة وقابلة للتنبؤ". (الفار، 2010)

في حين قدم كل من Ronen and Yaari 2008 ثلاثة تعريفات لإدارة الأرباح هي: (Yaari, 2008)

- إدارة الأرباح البيضاء: وتعرف بأنها الإفادة من المرونة في اختيار المعالجة المحاسبية للإشارة إلى المعلومات الخاصة بالمدير بشأن التدفقات النقدية المستقبلية.

- إدارة الأرباح الرمادية: وتعرف بأنها اختيار المعالجات المحاسبية والتي هي إما بدافع الانتهازية أو لإغراض الكفاءة الإدارية.

- إدارة الأرباح السوداء: وتعرف بأنها ممارسة واستخدام الحيل Tricks لتحريف أو تقليل شفافية التقارير المالية. وتجدر الإشارة أن هناك عدة مصطلحات يمكن أن تكون لها نفس مفهوم إدارة الأرباح أو مرادفا لها ما خلق نوع من الجدل بين الباحثين ومن ضمنها نجد مصطلح التلاعب بالأرباح والتلاعب المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح والمحاسبة الإبداعية، فقد يشير البعض إلى أن الممارسات غير المشروعة لإدارة الأرباح تتمثل بالتلاعب في الأرباح، إشارة في ذلك إلى التطبيقات المحاسبية التي تستغل المرونة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً والمعايير المحاسبية وتقوم بانتهاكهما، أما بالجانب الشرعي أو القانوني فيتمثل بالممارسات المتمثلة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً والمعايير، والتي يطلق عليه بممارسات إدارة الأرباح.

وفي هذا الصدد يرى كل من Arens and others يرون أن إدارة الأرباح هي نوع من أنواع الاحتيال، فهي عبارة عن أنشطة متعددة تقوم بها الإدارة لتحقيق الأرباح المستهدفة. ويتفق معهم Schroeder and others 2009 حينما أشاروا إلى أنه كلما كان التركيز على المنافع الإدارية للإدارة العليا، كلما ارتفعت مخاطر الاحتيال. (التميمي، 2015)

ويرى Gunny 2010 أن إدارة الأرباح يمكن أن تتم بأسلوبين هما إدارة المستحقات و أنشطة التلاعب. تكون إدارة المستحقات Accruals Management في إطار المبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، و التي تحاول أن تجعلها غامضة أو قناعاً للأداء الاقتصادي الحقيقي، أما أنشطة التلاعب Activiti Manipulation فان معظمها يحصل خارج إطار المبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، في محاولة منها للتأثير على مخرجات النظام المحاسبي و المتمثلة بالكشوفات المالية. (Gunny, 2010)

أما Mulford and Comiskey 2002 فقد عرفوا المحاسبة الإبداعية Creative accounting على أنها جميع الخطوات المستخدمة في لعبة الأرقام المالية، بما في ذلك الأرباح أو تمهيد الدخل. (Eugene, 2002)

I-2- أسباب ودوافع إدارة الأرباح:

يوجد مجموعة من الأسباب والدوافع التي تجعل المؤسسات تلجأ إلى إدارة الأرباح وقد لخصها بعض الباحثين فيما يلي:

- **دوافع متعلقة بسوق المال:** وهي ناتجة عن الاعتماد الكبير على الأرقام المحاسبية والمالية الذي يلجأ إليه جمهور المستثمرين والمحللين الماليين بغرض تقييم قرار الإستثمار في الأوراق المالية المعروضة عليهم او التي يمتلكونها في محافظهم الإستثمارية وهنا نجد مكان خصص للمدراء للتلاعب في الأرباح وذلك لمحاولة منهم للتأثير على أداء سعر السهم في سوق الأوراق المالية في الآجل القصيرة لجلب عدد أكبر من المستثمرين . (حمدان، 2009)

- **دوافع متعلقة بنوعية التعاقدات:** يقوم مدراء المؤسسات بإمضاء مجموعة من التعاقدات مع أصحاب المصالح وحتى يكون لديهم موقف تفاوضي قوي لصالحهم يعمدون إلى التلاعب في الأرباح بغرض إتمام هذه التعاقدات بشكل الذي يحقق أهداف هؤلاء المدراء، وهنا نجد توعين من التعاقدات؛ الأول منها هي التعاقدات الخاصة بالافتراض والتي عادة ما

تكون مقيدة بمجموعة من الشروط debt covenant وعند مخالفتها يتم إنهاء التعاقد وتقع جزاءات على الشركة ووجود هذه الشروط في اتفاقيات الديون يولد الدافع لدى المدراء للتلاعب في الأرباح بغرض تجنب مخالفة هذه الاتفاقيات. أما النوع الثاني فهي التعاقدات الخاصة بتعويضات الإدارة (المكافآت) management compensation contracts والتي تعتمد بشكل أساسي على رقم الأرباح، وهذا ما من شأنه أن يدفع المدراء نحو زيادة الأرباح بغرض تحقيق منافع شخصية لهم. (محمد، 2012)

- دوافع متعلقة بالتشريعات: وتتعلق بالتشريعات التي تحكم بيئة عمل المؤسسة فقد تكون تشريعات خاصة بقطاع معين مثل قطاع البنوك الذي يخضع لتشريعات خاصة مثل متطلبات كفاية رأس المال capital adequacy requirements وقد تكون تشريعات عامة مثل تشريعات مكافحة احتكار antitrust regulation أو غيرها. وقد يدفع وجود مثل هذه التشريعات إدارة الشركة للتلاعب في الأرباح لكي تبدو الشركات ملتزمة بهذه التشريعات بغرض تجنب التدخل الحكومي gouvernement intervention وفي بعض الأحيان لكي تبدو أقل ربحية بغرض الحصول على الإعانات الحكومية. (محمد، 2012)

II- نماذج ومحددات إدارة الأرباح:

يتفق العديد من الباحثين على وجود طريقتين للكشف عن إدارة الأرباح وهما طريقة التحليل المحاسبي التي تعتمد بدورها على عدة طرق كتقدير المرونة المحاسبية للمؤسسة، تقييم جودة الأوضاع داخلها، تحديد احتمالات المخاطر التي يمكن أن تواجهها... الخ، أما الطريقة الأخرى فهي طريقة قياس المستحقات الاختيارية التي تعتمد بصفة كبيرة على قياس المستحقات الكلية التي تتكون من نوعين من المستحقات، المستحقات الاختيارية والمستحقات الغير الاختيارية. ويتم حساب المستحقات الكلية بطريقتين وهما:

II-1- طريقة المركز المالي التقليدية: التي تعتمد على حساب المستحقات الكلية لكل شركة من شركات العينة وفي كل سنة من سنوات الدراسة وفقا للنموذج التالي:

$$TACC_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta CL_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} + \Delta STDEBT_{i,t} - DEPTN_{i,t}$$

حيث أن:

$TACC$: المستحقات الكلية للشركة i في السنة t .

$\Delta CA_{i,t}$: التغير في الأصول المتداولة للشركة i في السنة t .

$\Delta CL_{i,t}$: التغير في الخصوم المتداولة للشركة i في السنة t .

$\Delta Cash_{i,t}$: التغير في النقدية وما يعادل النقدية للشركة i في السنة t .

$\Delta STDEBT_{i,t}$: التغير في أفساط الديون طويلة الأجل المستحقة والديون قصيرة الأجل الأخرى للشركة i

في السنة t .

$DEPTN$: مصروف الاستهلاك والإطفاء للشركة i في السنة t

ثم يتم تقدير معالم النموذج من خلال احتساب المستحقات غير الاختيارية العادية وذلك بإستخدام معادلة الانحدار والتي ستم لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حدة.

II-2- طريقة التدفق النقدي:

تم إقتراح هذه الطريقة من قبل الباحثان Collins & Haribar (2002) حيث أكدا على أن طريقة السابقة تحمل في طياتها خطأ في قياس المستحقات الكلية (Franceschetti, 2018)، ويرون أن طريقة التدفق النقدي أفضل لحساب المستحقات الكلية، وتقاس المستحقات الكلية وفقا لهذه الطريقة كالتالي: (الفار، 2010)

$$TACC_{i,t} = EBXT_{i,t} - OCF$$

بحيث:

$TACC_{i,t}$: المستحقات الاختيارية للشركة i في السنة t .

$EBXT_{i,t}$: الإيرادات قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة للشركة i في السنة t .

$OCF_{i,t}$: التدفقات النقدية التشغيلية للفترة t .

ويتم تحديد المستحقات الكلية بإتباع نفس الخطوات الطريقة السابقة لاحتساب قيمة المستحقات الاختيارية.

II-3- نماذج تقدير المستحقات الاختيارية:

تتألف المستحقات الإجمالية من مستحقات اختيارية تحددها الإدارة، ومستحقات غير اختيارية تحدّد اقتصاديا، وقد أشارت دراسة (Dechow and Salan, 1995) إلى وجود عدة نماذج تستخدم في تقدير المستحقات الاختيارية وهي: (اللوذي، 2013)

II-3-1- نموذج جونز 1991: (The Jones Model)

يعتبر هذا النموذج أحد النماذج المستخدمة لقياس إدارة الأرباح، باستخدام نموذج الانحدار لقياس المستحقات الاختيارية بفصلها عن المستحقات الكلية، ويفترض متغيرين يعبران عن مستوى المستحقات الكلية، وهما مستوى الملكية الكلية كالمصانع، والتغير في حساب رأس المال العامل مثل التغير في الإيرادات.

ولقد أشارت دراسة (Jones, 1995)، بأن هذا النموذج ناجح في تفسير ما يقارب 25% من التفاوت في المستحقات الإجمالية، وثمة انتقاد وجه لهذا النموذج تمثل في فصل المستحقات الكلية من ناحية الإيرادات وخاصة عندما يتم اللجوء إلى إدارة الأرباح من خلال إدارة الإيراد، إذ يعمل على استخراج هذا المكون من الاستحقاق الكلي جاعلا من إدارة الأرباح تتجه نحو الصفر.

II-3-2- نموذج جونز المعدل 1995: (The Modified Jones Model)

يعد هذا النموذج من أفضل النماذج التي تعين إدارة الأرباح، حيث يفترض هذا النموذج أن معامل المستحقات الاختيارية أقل قيمة من معامل المستحقات غير الاختيارية، أي أن المستحقات الاختيارية أكثر عرضة لتلاعب المديرين، لذا فهي مقياس صالح لإدارة الأرباح (Jones, 1995)

II-3-3- النماذج المقطعية: (Cross – Sectional Model)

تنقسم هذه النماذج إلى: نموذج جونز المقطعي، ونموذج جونز المقطعي المعدل، وتقدير المعامل باستخدام بيانات المقطع العرضي وليس السلسلة الزمنية (Deformd and Jiambalvo 1994).

III- العوامل المحددة لإدارة الأرباح:

يرى الكثير من الباحثين ان هناك عدة عوامل تؤثر في عملية إدارة الأرباح فهي تساعدهم في استغلالها ولممارسة إدارة الأرباح ومن بينها نجد:

III-1- ربحية الشركة:

ترتكز إدارة الأرباح بشكل كبير بمستوى الأرباح التي تحققها المؤسسة، إذ تعد الربحية مؤشرا هاما لتقييم الأداء، وهنا يختلف الباحثين في ما مدى تأثير مستوى الأرباح وإمكانية إدارة الأرباح وهنا نجد رأيين فالأول يقول أن الشركات ذات الأرباح المرتفعة تتجه نحو ممارسة إدارة الأرباح أكثر من الشركات ذات الربحية المنخفضة أما الرأي الثاني فمفاده أن الشركات التي تحقق زيادة في الإيرادات والأرباح تكون اقل عرضة لإدارة الأرباح. (الشريف، 2013) وعليه فمن المتوقع أن يكون هناك اثر لربحية المؤسسة على اتجاهها نحو إدارة الأرباح ويتم قياس الربحية بنسبة الأتية: (شاوشي، 2015):

$$\text{ربحية الشركة} = \text{النتيجة} / \text{إجمالي الأصول.}$$

III-2- مديونية الشركة:

يعتبر تجنب مخالفة اتفاقيات عقود الدين من دوافع إدارة الأرباح، فإدارة الأرباح سيساعد المديرين على تحويل الثروة من حملة الدين إلى حملة الأسهم وذلك من خلال زيادة توزيعات الأرباح والاقتراض الإضافي، وجعل صافي الثروة يقل عن الحد الأدنى المطلوب من قبل المقترضين، فالعلاقة الايجابية بين نسبة الدين إلى حقوق الملكية واستخدام الإجراءات المحاسبية لزيادة الربح يفسر عادة بان المديرين استخدموا الإجراءات المحاسبية لزيادة الدخل والتخلص من القيود عقد الديون. (عابد، 2009)

وبذلك تعد نسبة المديونية من بين أحد العوامل المحتملة التي تؤثر في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، حيث من المتوقع أن تلجأ الشركة ذات نسبة المديونية المرتفعة إلى التلاعب في الأرباح، حيث يتم قياس المديونية بنسبة الأتية: (شاوشي، 2015)

$$\text{مديونية الشركة} = \text{إجمالي الديون} / \text{إجمالي الأصول}$$

III-3- سيولة الشركة:

تعد السيولة من العناصر الأساسية التي يهتم بها مستخدمو القوائم المالية حيث تعكس درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة بمعنى قدرة الشركة على سداد الالتزامات القصيرة اجل عند استحقاقها. فمن المحتمل أن تقوم الشركات بالتلاعب بالأرباح لتحسين نسبة السيولة، وبيان قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وضمان استمرارية النشاط، ويتم قياس سيولة الشركة بنسبة: (شاوشي، 2015)

$$\text{سيولة الشركة} = \text{الأصول المتداولة} / \text{الخصوم المتداولة}$$

III-4- سيولة الشركة:

أشارت بعض الباحثين إلى انه كلما ازداد حجم الشركة كلما كانت احتمالية ادارة الأرباح فيها اكبر وذلك بسبب وجود المجال الواسع لتنظيم المصروفات، المستحقات والبنود غير العادية مع المرونة الأكبر في استخدام التغييرات المحاسبية، وكذلك لوجود احتمالية اكبر لتقلب الأرباح بين سنة وأخرى في الشركات الكبيرة عكس الحال في الشركات الصغيرة. (جهامي، 2001)

إن التقلبات الكبيرة في إيرادات الشركة قد تثير الشكوك وتوجه الأنظار نحو هذه الشركات، وحجم المنافع التي تجنيها. لذلك يعتبر حجم الشركة عاملاً مؤثراً في سياسات الشركات إذ يتطلب من إدارة الشركة أن تتحمل أعباء إضافية تتعلق بفرض معدلات ضريبية أعلى، بالإضافة إلى حساسية الشركات الكبرى بالنسبة للمحيط الخارجي وإلى الدور الاجتماعي والسياسي الذي تتحمله الشركات كبيرة الحجم من خلال الضغط عليها للمشاركة في المشاريع التنموية والاجتماعية التي من شأنها مساعدة محدودي الدخل والتحسين من المستوى المعيشي للأفراد المجتمع والمساهمة في تخفيف نسبة البطالة عن طريق توظيف نسبة معينة سنوياً، كما إنا لشركات ذات الحجم الكبير توجه ضغوطات كبيرة مقابل تجاوز توقعات المحللين الماليين، كما إن لديها القدرة على التفاوض بشكل قوي مع المراجعين للتغاضي عن الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة إلى إن لديها إدارة قوية تمكنها من إن تتجاوز أنظمة الرقابة الداخلية. (النعاس، 2014)

IV- الطريقة والأدوات:

IV-1- مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة جميع المؤسسات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 إلى 2017 والتي بلغت 67 مؤسسة موزعة على 11 قطاع، أما عينة الدراسة فتتكون من 33 مؤسسة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية حيث تتوفر فيها الشروط التالية:

- تتوفر لها كل البيانات اللازمة لإجراء اختيارات الدراسة، وعلى وجه الخصوص البيانات المتعلقة باحتساب المستحقات الاختيارية كقائمة التدفقات النقدية؛
- ألا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة؛
- استثناء المؤسسات ذات طابع المالي مثل شركات التأمين، البنوك، الشركات العقارية... إلخ.

IV-2- متغيرات الدراسة:

نستخدم في هذه الدراسة خمسة متغيرات منها متغير تابع واحد وهو يتمثل في المستحقات الاختيارية DACC وهو معبر عن إدارة الأرباح والتي تم حسابه بناء على نموذج Jones المعدل من طرف Dechow & Al 1995، وأربعة متغيرات مستقلة ممثلة فيما يلي:

- ربحية الشركة Earning؛

- مديونية الشركة Endetment؛

- سيولة الشركة Liquidité؛

- حجم الشركة La taille.

أما ما تعلق بصياغة نموذج رياضي لإختبار فرضيات الدراسة، تم تصميم النموذج ليتكون من المتغيرات المستقلة الأربعة والتي نعتقد أن لها تأثير على المستحقات الاختيارية للمؤسسات المدرجة في بورصة عمان، إلا أنه توجد عوامل أخرى يفترض أن لها تأثير على المستحقات الاختيارية للمؤسسات المدرجة في بورصة عمان ليكون بذلك النموذج وفق الصيغة الآتية:

$$DACC_{i,t} = b_0 + b_1 La\ taille + b_2 liquidité + b_3 Endentement + b_4 Earning + \xi_i$$

IV-3- الدراسة القياسية:

سنقوم في هذا الجزء بتحديد النموذج الأمثل الذي يمثل العلاقة الموجودة بين المستحقات الإختيارية ومحدداته وهذا بالإعتماد على برنامج Eviews 9 ونماذج بانل التي تتناسب مع معطيات هذه الدراسة، وقد تم جمع المعطيات المالية والمحاسبية من خلال التقارير المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لـ 33 شركة من موقع بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة 2015-2017 ثم قمنا بعدها بحساب النسب المالية التي تمثل متغيرات الدراسة، ومن أجل تحديد متغيرات ذات الدلالة الإحصائية إعتدنا على إختبار ستودينت والقدرة التفسيرية للنموذج من خلال إختبار فيشر ومعامل التحديد المصحح وكانت النتائج كمايلي:

IV-3-1- تحليل الارتباط:

تبين إشارة معامل الارتباط طبيعة العلاقة الموجودة بين المتغيرين سواءا كانت عكسية أو طردية، في حين أن قيمة معامل الارتباط r يقيس قوة العلاقة الموجودة بين المستحقات الإختيارية وأحد محدثاته وذلك من خلال القيمة الإحتمالية (prop) عند مستوى 0.05.

جدول رقم (01) : نتائج الارتباط بين المتغيرات

LIQUIDITE	TAILLE	ENDETEMENT	EARNING	DACC	Correlation Probability
				1.000 -----	DACC
			1.000 -----	-0.7973 0.000	EARNING
		1.000 -----	0.3962 0.000	-0.2455 0.014	ENDETEMENT
	1.000 -----	0.2901 0.003	0.0815 0.422	-0.0733 0.470	TAILLE
1.000 -----	0.3977- 0.000	-0.1031 0.309	-0.0294 0.772	0.0089 0.930	LIQUIDITE

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم 01 أن هناك علاقة عكسية بين كل من المستحقات الإختيارية وكل من ربحية الشركة ومديونية الشركة بقيم إحتمالية (0.0000، 0.0143) بالتوالي، وهي ذات دلالة الإحصائية لكل من ربحية الشركة لمديونية الشركة وهو ما يعني أن الشركات منخفضة الأرباح وذات المديونية أكثر إدارة للمستحقات الإختيارية.

نلاحظ كذلك وجود علاقة طردية ومعنوية بين كل من ربحية الشركة ومديونية الشركة حيث بلغت القيمة الإحتمالية لها (0.0000)، وكذلك وجود علاقة طردية ومعنوية بين مديونية الشركة وحجم الشركة (0.0036) وهي معنوية أقل

من 0.05، في حين وجود علاقة عكسية ومعنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من سيولة الشركة وحجم الشركة والتي بلغت (0.0000).

IV-3-2- اختبار لاغرونج (LM):

يعتبر هذا الاختبار الأول في نموذج البيانات المقطعية والذي يعتمد على إختيار ما بين نموذج الانحدار التجميعي أو نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية وذلك اعتمادا على القيمة الاحتمالية المرافقة ل (LM)، فإذا كانت قيمة الاحتمالية لإحصاء (LM) أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية H_0 والتي تنص أن نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم ونقبل الفرضية H_1 نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم للعلاقة.

جدول رقم (02) : اختبار لاغرونج

Lagrange multiplier (LM) test for panel data

Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	2.246683 (0.1339)	1.073759 (0.3001)	3.320442 (0.0684)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم 02 نجد أن القيمة الاحتمالية Prob=0.1339 هي أكبر من 0.05 ومنه نقبل H_0 ونرفض H_1 أي أننا نرفض نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية ونقبل نموذج الانحدار التجميعي.

IV-3-3- اختبار معلمات النموذج:

يتم اختبار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقتها للتوقعات المسبقة ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية.

جدول رقم (03) : نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM)

Dependent Variable: DACC
Method: Panel Least Squares
Date: 05/22/19 Time: 12:18
Sample: 2015 2017
Periods included: 3
Cross-sections included: 33
Total panel (balanced) observations: 99

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.85E+16	2.65E+16	0.699005	0.4863
LA_TAILLE	-9.29E+14	1.56E+15	-0.596718	0.5521
LIQUIDITE	-6.79E+12	2.03E+13	-0.334779	0.7385
ENDETEMENT	1.67E+16	1.25E+16	1.341870	0.1829
EARNING	-2.54E+15	2.05E+14	-12.38579	0.0000
R-squared	0.643098	Meandependent var	-1.87E+15	

Adjusted R-squared	0.627910	S.D. dependent var	3.47E+16
S.E. of regression	2.12E+16	Akaike info criterion	78.06906
Sumsquaredresid	4.21E+34	Schwarz criterion	78.20013
Log likelihood	-3859.419	Hannan-Quinn criter.	78.12209
F-statistic	42.34434	Durbin-Watson stat	1.886163
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10

يتضح من خلال من النتائج الواردة في الجدول أعلاه، أن إشارة الحد الثابت C موجبة وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية ولكنها غير دالة بسبب أن القيمة الإحصائية لها أكبر من 0.05.

- **المتغير حجم الشركة:** تدل الإشارة في معادلة الانحدار المتعدد بالنسبة لمعامل هذا المتغير b_1 على وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل حجم الشركة والمتغير التابع المستحققات الاختيارية وهذا ما لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير حجم الشركة بوحدة واحدة فإن المستحققات الاختيارية ستتغير بـ -9.29 وحدة، وأن معامل b_1 ليس له معنوية اقتصادية.

- **سيولة الشركة:** يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3) وبالنظر إلى قيمة b_2 تدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل سيولة الشركة والمتغير التابع المستحققات الاختيارية وهذا ما لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سيولة الشركة بوحدة واحدة فإن المستحققات الاختيارية ستتغير بـ -6.79 وحدة وأن معامل b_2 ليس له معنوية اقتصادية.

- **مديونية الشركة:** يلاحظ أن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل مديونية الشركة والمتغير التابع المستحققات الاختيارية وهذا ما توضحه قيمة معامل b_3 والتي بلغت 1.67 والتي تشير إلى العلاقة الطردية وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير مديونية الشركة بوحدة واحدة فإن المستحققات الاختيارية ستتغير بـ 1.67 وحدة، وأن معامل له معنوية اقتصادية.

- **ربحية الشركة:** نجد أن إشارته سالبة وهذا ما يدل على أن هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل ربحية الشركة والمتغير التابع المستحققات الاختيارية وهذا ما لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير ربحية الشركة بوحدة واحدة فإن المستحققات الاختيارية ستتغير بـ -2.54 وحدة، وأن معامل ليس له معنوية اقتصادية.

IV-3-4- تحليل الإحصائي النموذج:

IV-3-4-1- اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة:

يرتكز هذا الاختبار على توزيع ستودنت للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة لسلوك المتغير التابع وهذا من خلال المقارنة بين إحصائية t المحسوبة والمجدولة وكذلك الاعتماد على القيمة الإحصائية لإحصائية t ومقارنتها بمستوى المعنوية 0.05 وفقا للفرضيتين التاليتين:

$$b_i = 0 / i = 1, \dots, 5 : H_0$$

$$b_i \neq 0 / i = 1, \dots, 5 : H_1$$

انطلاقاً من النتائج الواردة في الجدول أعلاه نجد ان معلمة الحد الثابت b_0 قيمتها الإحصائية (0.486) وهي أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية H_0 أي أنها لا تختلف معنوياً عن الصفر وبالتالي وجود علاقة طردية غير معنوية بين الحد الثابت والمتغير التابع.

بالنسبة لباقي المتغيرات المستقلة فنجد ان كل من سيولة المؤسسة، حجم ومديونية المؤسسة، قد بلغت قيمها الإحصائية على التوالي 0.7385، 0.5521، 0.1829، وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي قبول الفرض الصفرية H_0 ما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة السابقة والمتغير التابع (المستحقات الإختيارية). أما ربحية المؤسسة فقد بلغت قيمتها الإحصائية 0.0000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي قبول الفرض البديل H_1 ما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المؤسسة والمستحقات الإختيارية.

IV-3-4-2- إختبار جودة التوفيق:

يعتمد هذا الإختبار بصفة أساسية على معامل التحديد المصحح لمعرفة نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، وحسب النموذج المختار أعلاه ألا وهو نموذج الإنحدار المتعدد وحسب النتائج الواردة في الجدول أعلاه نجد أن معامل التحديد بلغت قيمته $R=0.643$ ومعامل التحديد المصحح $Adjusted\ R-squared=0.627$ أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 64.30% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهي نسبة جيدة ومقبولة.

IV-3-4-3- إختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يعتمد هذا الإختبار على إحصائية فيشر من خلال مقارنة القيمة الإحصائية المرفقة بإحصاءة فيشر مع مستوى المعنوية 0.05، فمن خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه نجد أن قيمة الإحصائية المرفقة بإحصاءة فيشر قدرت بـ $Prob\ (f-stat)=0.000$ وهي أقل تماماً من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1 ما يدل على وجود معلمة على الأقل تختلف معنوياً عن الصفر أي هناك دلالة إحصائية ومعنوية كلية للنموذج. ومن خلال ما سبق يمكن كتابة معادلة النموذج كمايلي:

$$DACC\ i.t = 1.85 - 9.29 * taille - 6.79 * liquidité + 1.67 * Endentement - 2.54 * Earning + Eit.$$

IV-4-4-3- إختبار الذاتي بين الأخطاء:

نعمد لإجراء هذا الإختبار على إختبار Breusch-Godfrey الذي يركز على مضاعف لاغرونج والذي يتوزع توزيع كاي دو، بحيث يسمح الإختبار بوجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد، ونتائج هذا التحليل ملخصة في الجدول أدناه وفق الفرضتين التاليتين:

H_0 : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

H_1 : وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

جدول رقم (04) : إختبار الذاتى بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	3.299856	Prob. F(1,93)	0.0725
Obs*R-squared	3.392381	Prob. Chi-Square(1)	0.0655

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10

تبين النتائج الواردة في الجدول أعلاه إن إحصائية مضاعف لاغرونج المحسوبة تساوي 3.3923 فهي أقل تماما من القيمة المحدولة لتوزيع كى دو بدرجة حرية 1 ونسبة معنوية 5 % والتي تساوي 3.841، وهذا ما تؤكد القيمة الاحتمالية المرافقة حيث بلغت $\text{prob} = 0.0655$ وهي أكبر تماما من المعنوية الإحصائية 0.05 وبالتالي نرفض فرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية.

IV-3-4-5- إختبار تجانس تباين الأخطاء:

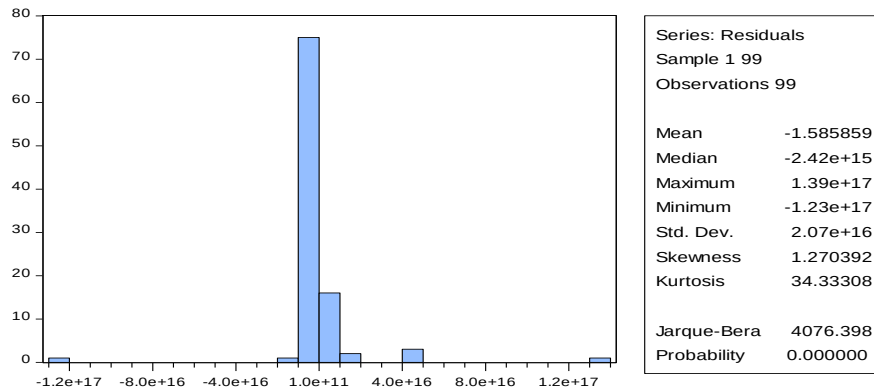
سنعتمد لإختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء على إختبار Jarque-Bera والذي يقوم على أساس فرضيتين هما:

H0: الأخطاء موزعة توزيعا طبيعيا.

H1: الأخطاء غير موزعة توزيعا طبيعيا.

من خلال القيمة الإحصائية المرافقة لإحصائية Jarque-Bera الواردة في الجدول أدناه نجدها $\text{Prob} = 0.0000$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومنه نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي الأخطاء موزعة التوزيع الطبيعي.

شكل رقم (01) : إختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10

وكما هو معلوم أن من بين شروط قبول النموذج المقدر هو عدم وجود تداخل في المتغيرات المستقلة فيما بينها، وكذلك عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود المتغير العشوائي من جهة، وأن هذا المتغير العشوائي يتوزع توزيعا طبيعيا، وبعد التأكد من هذه الإختبارات أظهرت النتائج المتحصل عليها عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة وخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي مع وجود توزيع طبيعي للمتغير العشوائي، مما يعني أن النموذج صالح لتفسير العلاقة بين المتغيرات الدراسة.

IV-3-5- تحليل وتفسير النتائج:

بينت نتائج الدراسة عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل ربحية الشركة ومستحقات الاختيارية عند مستوى المعنوي 5%، وهذه النتيجة مخالفة لما جاءت في الدراسة حبيب ماهر (2011) والذي تواصل في دراسته الى علاقة طردية، وموافقة لدراسة كهينة شاوشي (2015)، القثامي (2010)، ويعود وجود العلاقة عكسية بين ربحية الشركة ومستحقات الاختيارية في شركات المدرجة بورصة عمان للأوراق المالية إلى أن الشركات منخفضة الأرباح أكثر إدارة للأرباح.

كما كشفت الدراسة عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير سيولة الشركة ومستحقات الاختيارية عند مستوى معنوية 5% وهذه النتيجة جاءت موافقة لدراسة كهينة شاوشي حيث أن الشركات ذات سيولة مرتفعة أقل إدارة للأرباح، فهي لا تلجأ لتلاعب في الأرباح لتحسين سيولة لديها.

وأظهرت نتائج الدراسة عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل حجم الشركة ومستحقات الاختيارية عند مستوى معنوية 5% ، وهذه النتيجة مخالفة لما جاء في دراسة حبيب ماهر (2011) و إبراهيم محمد النعاس (2014) و (Qiang and Terry 2005)، وموافقة لما جاءت به دراسة القثامي، ومنه يمكن القول أن حجم الشركة لم يكن له أي دور في توجه شركات عينة الدراسة نحو ممارسة إدارة الأرباح مما يفسر أن مسؤولي الشركة لا يهتم حجم المؤسسة وإنما متغيرات أخرى يسعون من خلالها لإدارة الأرباح.

وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل مديونية الشركة ومستحقات الاختيارية عند مستوى معنوية 5% ، وهذه النتيجة موافقة لما جاء في دراسة حبيب ماهر وإبراهيم محمد نعاس وكهينة شاوشي ومخالفة لما جاء به دراسة القثامي ويعود وجود علاقة طردية إلى أن مديونية الشركة لم تكن وراء توجه شركات عينة الدراسة نحو ممارسة إدارة الأرباح، فالشركات ذات مديونية منخفضة لا تتجه نحو إدارة للأرباح، حيث لا تلجأ لتلاعب في الأرباح لرفع نسبة المديونية وهذا تجنباً لمشاكل التي قد تنجم مع أصحاب ذوي المصلحة بالمؤسسة.

V- الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إستخراج المتغيرات المستقلة والعوامل التي يمكن من خلالها إدارة الأرباح للمؤسسات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وذلك لعينة مكونة من 33 مؤسسة خلال الفترة 2015-2017، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن نموذج الإنحدار التجميعي هو الملائم، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

- كشفت نتائج الدراسة أن هناك متغير مستقل واحد ألا وهو ربحية الشركة وهو المسؤول على إدارة الأرباح في المؤسسات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بنسبة 64.30%، حيث يفسر ذلك بأن الربحية تعتبر ركيزة أساسية للإدارة في تحقيق أهدافها، فأحيانا تعلن الإدارة عن أرباح قليلة للتهرب من الأعباء والتكاليف المفروضة عليها كالضرائب والسياسة الاجتماعية... الخ، أو ربما تقوم بالإعلان عن أرباح عالية بغية زيادة قدرة المؤسسة على المنافسة وجذب مستثمرين جدد وكسب ثقة الدائنين وهو ما يشير إلى كفاءة وفعالية الإدارة في إستغلالها الأمتل لمواردها المتاحة؛

- كما كشفت الدراسة عن إستبعاد ثلاثة متغيرات مستقلة وهي حجم المؤسسة، سيولة ومديونية المؤسسة، حيث كشف التحليل أن هذه المتغيرات ليس لها دلالة إحصائية وهو ما يعني أن هذه المتغيرات لا تلعب دورا ممارسة إدارة الأرباح في المؤسسات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية؛
- كشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية بين كل من ربحية الشركة ومديونية الشركة، وكذلك بين حجم ومديونية الشركة على إعتبار أن تحقيق المؤسسة لربح يعطي قوة تفاوضية كبيرة إتجاه المقرضين ويحسن من صورتها أمام أصحاب ذوي المصلحة بالمؤسسة؛
- وبناء على ما توصل اليه من نتائج في هذه الدراسة ، فانه يمكن تلخيص أهم التوصيات التي يمكن الاستفادة منها،على النحو التالي:
- أن تعمل الأبحاث الأخرى على استكشاف المزيد من الأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح من قبل الشركات الأردنية وتوضيح كيفية الكشف و معالجتها؛
- ضرورة زيادة اهتمام الباحثين و الدارسين بموضوع إدارة الأرباح، وذلك من خلال زيادة البحوث و الدراسات في هذا المجال؛
- إجراء دراسات وأبحاث أخرى على غرار هذه الدراسة تشمل باقي القطاعات الاقتصادية التي لم يتم إدخالها في هذه الدراسة؛
- يتوجب العمل على تطبيق عقوبات على الشركات التي تقوم بعمليات ممارسة إدارة الأرباح وذلك بهدف المساهمة في الحد من تلك الممارسات.

قائمة المراجع:

- 1.حكيم حمود فليح الساعدي، عباس حميد يحيى التميمي، 2015، إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص20.
- 2.Healy P, and J. Wahlen,1998, A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting, Accounting Horizons .Vol. 13،No 4, p 6.
- 3.عبد المجيد الطيب الفار،2010، ، إدارة الأرباح، عمان دار جليس الزمان للنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، ص 28.
- 4.عبد المجيد الطيب الفار، مرجع سبق ذكره، ص 28.
- 5.Ronen, Joshua and Yaari, Varda, 2008, "Earnings Management Emerging Insights In Theory, Practice, and Research", Springer Inc, USA, P:25-26 .
- 6.حكيم حمود فليح الساعدي، عباس حميد يحيى التميمي، مرجع سبق ذكره، ص30.
- 7.Gunny, Katherine A,2010, " The Relation Between Earnings Management Using Real Activities Manipulation and Future Performance:

Evidence from Meeting Earnings Benchmarks", Contemporary Accounting Research Vol.(27), No.(3), P:859-860.

8.Mulford, Charles W. and Comiskey, Eugene E, 2002,"The Financial Numbers Game Detecting Creative Accounting Practices", John Wiley and Sons, Inc, new jersey, P:8-9.

9. عماد محمد علي أبو عجيلة، علام حمدان، 2009، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل الأردن) مؤتمر الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ص 17.
10. محمد حميدة، محمد عبد المجيد، 2012، "نموذج مقترح لقياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة" جامعة بنها ، عدد الأول ، ص 9-10.
11. حمد حميدة، محمد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 10.
12. عبد المجيد الطيب الفار، مرجع سبق ذكره، ص 121.
13. خالد محمد اللوزي، 2013، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار السهم (دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان)، ماجستير في محاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط ، ص 13-14.
14. محمد الطيب محمد الشريف، 2013، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية، الفكر المحاسبي، مج 17، ع 2، مصر، ص 136.
15. كهينة شاوشي، 2015، عوامل المحددة لممارسة إدارة الأرباح في شركات الجزائرية المدرجة في البورصة 2007-2009، مجلة الدولية علمية محكمة، عدد الاقتصادي 24 أ، جامعة الأغواط.
16. جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، 2009 ، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية، جامعة الإسلامية، م 17، ع 1، ص 27.
17. كهينة شاوشي، مرجع سبق ذكره، ص 117.
18. كهينة شاوشي، مرجع سبق ذكره، ص 117.
19. كهينة شاوشي، مرجع سبق ذكره، ص 117.
20. عمر عيسى جهماني، 2001، "سلوك تمهيد الدخل في الأردن (دراسة ميدانية على الشركات مدرجة في بورصة عمان)"، مجلة العربية للمحاسبة، مجلد 4، عدد 1، الأردن، ص 118.
21. إبراهيم احمد محمد النعاس، 2014 ،، إدارة الأرباح المحاسبية و العوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة الليبية"الماجستير في المحاسبة جامعة بنغازي كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، ص 62.
22. Qiang Cheng & Warfield Terry, 2005, " Equity Incentives and Earnings Management" Accounting Review, Vol. 80, Issue 2,.
23. Lan Sun, Subhrendu Rath , , 2009, An Empirical Analysis of Earnings Management in Australia , International Journal of Social, Education, Economics and Management Engineering Vol:3, No:7.